2021/01/16

المحاضرة رقم 2: الاتجاهات العامة في السياسة الخارجية

يمكن تصنيف الاتجاهات العامة في السياسة الخارجية إلى:

-سياسة الانعزال و الانكفاء.
-سياسة الحياد.
-سياسة الأحلاف.
– سياسة عدم الانحياز.
-الاتجاه التدخلي.
-الاتجاه اللاتدخلي.

هذه الاتجاهات تحددها العوامل الرئيسية التالية:

أ-بنية النظام الدولي والإقليمي الذي يضم الدولة.

ب-البنية المجتمعية للدولة والخاصة بمجموعة القيم و التوجهات السياسية السائدة عند القوى السياسية الفاعلة.

ج-إدراك وجود خطر خارجي على الدولة يشكل تهديدا مباشرا للقيم والأهداف الرئيسية عند الدولة كالسيادة والوحدة الترابية.

د-الموقع الجغرافي في إطار الجغرافيا السياسية للقوى الإقليمية و الجغرافيا الاستراتيجية للقوى الكبرى.

1-سياسة الانعزال والانكفاء: يقوم هذا الاتجاه على أن حفظ استقلال و أمن الدولة يكون بالحد قدر الإمكان من تفاعلها الخارجي، و أكثر ما تنجح هذه السياسة في نظام يتسم بتبعثر القوة و بتحالفات مرنة ومتغيرة وفي ظل غياب خطر خارجي مباشر للقيم الأساسية للدولة.

2-سياسة الحياد: نشأ المفهوم الكلاسيكي للحياد في اتفاقية لاهاي ما بين سنتي 1899 1907، حيث اعتبرت الحياد بمثابة قرار تتخذه الدولة المعنية بملأ إرادتها. و يشمل الحياد كواقع قانوني عددا من الواجبات و الحقوق للدولة المعنية، ويشترط في تحقيق الحياد ما يلي:

أ-واجب الامتناع: و الذي يفرض على الدولة المحايدة الامتناع عن تقديم مساعدات عسكرية مباشرة أو غير مباشرة إلى أحد طرفي النزاع، وعدم القبول باستعمال أراضيها للقيام بأعمال عسكرية من قبل أحد طرفي النزاع.

ب-واجب التجرد: والذي يفرض على الدولة المحايدة التعامل المتساوي مع أطراف النزاع.

ومن حقوق الدولة المحايدة على الآخرين:

1-احترام ترابها الوطني وسيادتها.

2-حريتها في إقامة العلاقات التجارية مع الدول المتنازعة.

وهنا تجدر الإشارة إلى الفرق بين الدولة المحايدة و الدولة غير المنحازة: الدولة المحايدة وضعها ناتج عن نظام قانوني وعن قبول دول أخرى به ذات تأثير عليها و تعطيها ضمانات بهذا الخصوص. أما الدولة الغير منحازة هي تلك التي تختار هذا التوجه غير منظم قانونيا، وبالتالي لا يوجد عندها أي ضمانات بأن موقفها سوف يحترم من قبل الدول الأخرى في حالة نشوب أي نزاع. وتحييد الدولة عادة يكون نتيجة توافق بين الدول الأقطاب و الدول الرئيسية في النظام الدولي، مثلا الدول الأوروبية حيدت سويسرا في مؤتمر فينا سنة 1815، و قد يكون الحياد بالفعل حيث تسلك الدولة نهجا حياديا دون اتفاق أو إصدار إعلان رسمي من طرفها برغبتها في الحياد .

3-سياسة عدم الانحياز شكل مؤتمر " باندونغ" الذي عقد سنة 1955، المحطة الرئيسية في بلورة مفهوم عدم الانحياز، وكان تيار عدم الانحياز نشطا في فترة الحرب الباردة الداعي إلى محاربة الاستعمار و مساندة الدول المستعمرة من أجل التحرر و الحفاظ على الهوية الوطنية و الشخصية المتميزة لهذه الشعوب.

هذه السياسة جاءت كرد فعل على الحرب الباردة وسياسة بناء الأحلاف في ظل القوتين العظمتين، لجأت إليها الدول لزيادة قدرتها على المناورة و التحرك السياسي، و قد حدد مؤتمر "بلغراد" التأسيسي عام 1961، المبادئ العام لعدم الانحياز كما يلي:

-دعم التعايش السلمي بين الدول ذات النظم السياسية و الاجتماعية المختلفة.

-محاربة الاستعمار ودعم حركات التحرر الوطني.

-عدم الانضمام إلى أي حلف عسكري جماعي مرتبط بشكل أو بآخر بإحدى القوتين العظمتين.

4- سياسة التحالف أو الأحلاف: يعود تاريخ الدخول إلى الأحلاف إلى نشأة العلاقات الدولية، فالوحدة السياسية أي كان شكلها و حسب مرحلة تطور النظام الدولي تعقد تحالفا مع وحدة أو وحدات أخرى لخدمة أهدافها و حماية مصالحها. وقد يكون للدول المتحالفة أهداف و مصالح واحدة أو مختلفة و لكن ليست متناقضة ، و هدة الأخيرة هي التي تحدد استمرارية التحالف و قوته أي أن التحالف يسقط بفقدان الوظيفة التي قام من أجلها. و تهدف سياسة الأحلاف إلى خدمة تصور استراتيجي معين أو حماية نظام مهدد في محيطه الإقليمي.

5-الاتجاه التدخلي يذهب التوجه التدخلي إلى سعي الوحدة الدولية لتأثير على سياسات الوحدات الدولية الأخرى

وتوجيهها بالتأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها، و هذا التوجه تعتمده في غالب الأحيان الدول الكبرى والدول الإقليمية التي تبحث دوما على النفوذ وتسعى للمحافظة على مصالحها القومية خارج إقليمها ومن أبرز الدول التي تنتهج هذا

التوجه الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه دول أمريكا اللاتينية و دول الشرق الأوسط، و فرنسا في دول البحيرات الكبرى، والقرن الإفريقي، و إيران في الأزمة السورية... أما بالنسبة للدول العربية التي أتخذت التوجه التدخلي نجد سوريا سابقا في لبنان حيث بلغ تدخلها ذروته إلى حد اغتيال رئيس الحكومة اللبناني عام 2005، و على إثرها انسحب التواجد السوري من لبنان، كذلك التدخل العربي –الإمارات و قطر و السعودية– في اليمن و البحرين.

6–التوجه اللاتدخلي: يتجه هذا الأخير إلى محاولة التأثير في سياسات الدول الأخرى و لكن بدون التدخل في تركيب السلطة السياسية، و هذا التوجه تعتمده في غالب الحيان دول ذات سياسة خارجية متوازنة، حيث تسعى إلى تحقيق الحد الأدنى من مصالحها دون اللجوء إلى التدخل، ومن أمثلة الدول التي تتخذ سياسة عدم التدخل سياسة الجزائر اتجاه أزمات الحراك العربي منذ 2011، و سياسة الصين اتجاه مختلف النزاعات السياسية.